

شرح عمدة الأحكام ح 25

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : كنت رجلاً مذاءً ، فاستحييت أن أسأل رسول الله **صلى الله عليه وسلم** لمكان ابنته مِنِّي ، فأمرت المقداد بن الأسود فسأله ، فقال : يغسل ذكره ويتوضأ .

وللبخاري : اغسل ذكرك وتوضأ .
ولمسلم : توضأ وانضح فرجك .

في الحديث مسائل :

1 = روايات الحديث :

الذي عند البخاري : قال كنت رجلاً مذاءً ، فأمرت المقداد أن يسأل النبي **صلى الله عليه وسلم** فسأله فقال : فيه الوضوء .
وبؤب عليه : **باب من استحيا فأمر غيره بالسؤال** .
وعند البخاري : توضأ واغسل ذكرك .

وفي بعض الروايات : سألتُ

وفي رواية قال علي رضي الله عنه : كنت رجلاً مذاءً ، فجعلت اغتسل حتى تشقق ظهري ، فذكرت ذلك للنبي **صلى الله عليه وسلم** - أو ذكر له - فقال رسول الله **صلى الله عليه وسلم** : لا تفعل ، إذا رأيت المذي فاغسل ذكرك وتوضأ وضوءك للصلاة ، فإذا فضخت الماء فاغتسل . رواه الإمام أحمد وأبو داود .

وعند أبي داود عن المقداد بن الأسود أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أمره أن يسأل له رسول الله **صلى الله عليه وسلم** عن الرجل إذا دنا من أهله فخرج منه المذي ، ماذا عليه ؟ فإن عندي ابنته وأنا استحيي أن أسأله . قال المقداد : فسألت رسول الله **صلى الله عليه وسلم** عن ذلك ، فقال : إذا وجد أحدكم ذلك فلينضح فرجه ، وليتوضأ وضوءه للصلاة .

وفي رواية للنسائي قال رضي الله عنه : فأمرت عمار بن ياسر يسأل رسول الله **صلى الله عليه وسلم** من أجل ابنته عندي ، فقال : يكفي من ذلك الوضوء .

والجمع بين هذه الروايات أن علياً رضي الله عنه أمر أحدهما ثم أمر الآخر ، فسألاً ، وقوله : سألت ؛ لأنه هو الأمر بالسؤال ، فكان كأنه هو السائل .

2 = مناسبة الباب لكتاب الطهارة

لما كان المذي مُتعلّق بالخارج من أحد السبيلين ذكره المصنف رحمه الله في كتاب الطهارة .
وأفرد له باباً مستقلاً ، وجعله شاملاً للمذي وغيره ، وأورد فيه ستة أحاديث ، وستأتي إن شاء الله .

3 = تعريف المذي .

ضُبط هذا اللفظ المذي بـ :

المَذِي

و المَذِيّ

و المَذِي

وأما المذي فهو : ماء رقيق لزج يخرج عند الشهوة .
ويكون عند الرجال وعند النساء ، إذ النساء بثقائق الرجال .
وقوله رضي الله عنه هنا : كُنْتُ رجلاً مَذّاً أي كثير المذي .

4 = سبب المذي

قال عليه الصلاة والسلام : كل فحل يمذي ، فتغسل من ذلك فرجك وأنثيك ، وتوضأ وضوءك للصلاة . رواه أبو داود ، وصححه الألباني .

5 = حُكمه :

نجس ، ولذا يؤمر من أصابه أو أصاب ثيابه أن يغسل ما أصابه منه .

فعن سهل بن حنيف رضي الله عنه قال : كنت ألقى من المذي شدة ، وكنت أكثر منه الاغتسال ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال : إنما يُجزيك من ذلك الوضوء . قلت : يا رسول الله فكيف بما يصيب ثوبي منه ؟ قال : يكفيك بأن تأخذ كفاً من ماء فتنضح بها من ثوبك حيث ترى أنه أصابه . رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه .

ويتبيّن من هذا أن غسل الأنثيين ، إنما هو للاستحباب ، ولتسكين الشهوة ، إلا أن يكون أصابهما المذي .

6 = معنى النُّضح :

المراد به هنا الغسل ، بدليل الروايات الأخرى ، والروايات يُجمع بينها ، ويُحمل بعضها على بعض بخلاف النضح من بول الغُلام الذي لم يأكل الطعام ، وسيأتي .

7 = فيه دليل على أن المذي ناقض للوضوء ، وقد تقدّم هذا في شرح الحديث الثاني .

يسر الشريعة ، فإن هذا الأمر (المذي) لما كثر وعمّت به البلوى خُفّف فيه ، وذلك فيما يتعلق بالاعتسال ، فإنه لا يوجب الاعتسال إجماعاً مع القول بنجاسته ، بينما (المنيّ) طاهر على القول الصحيح وخروجه يوجب الغسل إذا كان بشهوة .
والقاعدة أن المشقة تجلب التيسير .

8 = اغسل ذَكَرَكَ :

لا يغسل إلا ما أصابه المذي ، وهو قول الجمهور .

9 = فيه دليل على كرم خُلِقَ عليّ رضي الله عنه .
وأنه ينبغي مراعاة ذلك الخُلُق مع أهل الزوجة ، وهم الأصهار ؛ لأن الكلام في مثل هذه الأمور معهم فيه ابتذال ، وترك مثل هذه الأحاديث فيه صيانة لهم واحترام لمشاعرهم .

وسبب حياء عليّ رضي الله عنه أن فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم هي زوجته ، ولذا استحيا أن يواجه النبي صلى الله عليه وسلم بالسؤال .

وفيه أنه لا يجوز ذكر ما يجري بين الزوجين إلا لحاجة ، كالفتوى أو العرض على الطبيب .

10 = الحياء لم يمنع من السؤال ، وهذه فضيلة ومنقبة .

فإن الشخص قد يعرض له ما يستحي منه ومن السؤال عنه ، فإذا كان كذلك فليُرسل من يسأل أو يسأل عبر الهاتف ونحو ذلك .
ولذا قالت عائشة رضي الله عنها : نعم النساء نساء الأنصار لم يكن يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين . رواه مسلم .

11 = في الحديث جواز الاستنابة في السؤال والفتوى ، وقبول خبر الثقة الواحد .

ثم لك بعد ذلك أن تقول : سألتُ الشيخ فلان ، فقال : كيت وكيت .

12 = في رواية البخاري : توضأ واغسل ذَكَرَكَ .
وهذا لا يعني أنه يغسل ذكره بعد الوضوء ؛ لأن الواو لا تقتضي الترتيب .